



لذني أحب الحقيقة وأحبكم أقول



طلال أبوغزالة *
abughazaleh@tag.global

أبوغزالة يرسم سياسة المجمع في الرقابة على غسيل الأموال

لقد اجتمعنا في المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين وبالتعاون مع «طلال أبوغزالة العالمية» بالعمل على وضع دليل لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب («الإرشادات») بهدف توفير إرشادات للمحاسبين المعنيين بتقديم خدمات لتشريعات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة العربية وقد اعتمد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين هذه الإرشادات. وقد وجهت المدير التنفيذي للمجمع الأستاذ سالم العوري بصفتها المشرف على إعداد هذا الدليل بأن يستهدف الدليل جميع العاملين في التدقيق أو المحاسبة أو الاستشارات الضريبية أو الائتمان وخدمات الشركات في المنطقة العربية. وأن يتم اعتماده من قبل المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA) وأن يتم إخضاعه للتحديث المستمر. وبناء عليه، يمكن أن يساعد محتوى هذا الدليل المحاسبين على الامتثال لالتزاماتهم التي تفرضها قوانين وتشريعات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول العربية، بالإضافة للوائح وإرشادات مجموعة العمل المالي بهذا الشأن، وذلك لمنع عمليات غسيل الأموال والتعرف عليها والإبلاغ عنها. ومع ذلك، على المحاكم اللجوء للقوانين واللوائح المحلية واللوائح الدولية للمساعدة في اتخاذ قرار بشأن ارتكاب إحدى الشركات التي تخضع لتلك القوانين واللوائح مخالفة من عدمها. إن غسيل الأموال هو عملية «إضفاء الشرعية» على العوائد المالية غير الشرعية والناجمة عن الجرائم المختلفة من خلال تسريب تلك العوائد إلى المعاملات الاقتصادية العادية لإخفاء مصادرها غير المشروعة حسب تعريف مجموعة العمل المالي (FATF) «غسيل الأموال، بأنه معالجة عوائد الجريمة لإخفاء مصادرها غير المشروعة لإضفاء الصفة الشرعية على المكاسب غير المشروعة الناجمة عن الجريمة.

لا توجد إحصاءات دقيقة لمبالغ الأموال التي خضعت لعمليات غسيل على مستوى العالم. وقد أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2021 تقديراً بأن تلك الأموال تتراوح بين 2 و5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو 800 مليار دولار أميركي، بما يعادل 2 تريليون دولار أميركي بقيمة الحالية للدولار الأميركي. كان غسيل الأموال قاصراً على المؤسسات المالية بشكل أساسي، وكان ينفذ من خلال سوء استغلال القطاعين المالي والمصرفي لإخفاء الطبيعة الإجرامية لبعض الأموال والتستر عليها. ومع ذلك، توسعت هذه الظاهرة لتشمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة (بما في ذلك المهن القانونية مثل المحاسبين والمحامين ومقدمي خدمات الائتمان وخدمات الشركات) والتي يتم استغلالها لغرض الغرض. أدى ذلك لاندفاع مجموعة العمل المالي، في عام 2003، إلى توسيع مجال توصياتها بخصوص مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل بعض الأعمال والمهن غير المالية، وتحديد التزام أصحاب تلك المهن بمتطلبات مكافحة هذه العمليات. لم يكن هذا التخطيط أو التوسع عاملاً، بل كان قاصراً على بعض الأعمال التي ينفذها هؤلاء المهنيون، والتي تتضمن مخاطر متعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

بشكل عام، جرمت الدول غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفرضت عقوبات على الجناة بسبب المخاطر البالغة المرتبطة بتلك العمليات. ومع ذلك، وللمواجهة الشاملة لغسيل الأموال، لابد من اتباع نهج وقائي إلى جانب النهج الجنائي الرادع. بحيث يتم وضع واجبات ومسؤوليات على المؤسسات المالية وعلى أصحاب الأعمال والمهن غير المالية المحددة (بما في ذلك المحاسبين) للالتزام بها للحد من عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو اكتشافها، أو للتعرف على الجناة. ويتطلب نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التكامل بين النهجين الوقائي والرادع.

يخضع المحاسبون لمعايير مجموعة العمل المالي وتدابير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب الطبيعة المالية والاستشارية لعملهم. فقد نتاج لهم فرصة أكبر لمصادفة غاسلي الأموال أو التعامل مع الأموال غير المشروعة الناجمة عن غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب. وقد يستفيد المتورطون في هذه الأعمال من دعم المحاسبين دون إدراك المحاسبين لذلك. بعبارة أخرى، يمكن استغلال خبرة المحاسبين في إخفاء المعاملات غير المشروعة، وإظهارها كما لو كانت مشروعة - ولذا يستهدف مرتكبو الجرائم المالية قطاع المحاسبة.

توجد 3 مؤشرات رئيسية على المحاسبين التنبه لها (1) تصرف عميل قديم بشكل غريب، أو في حال تقدمه بطلبات غير معهودة. (2) إذا طلب منك العميل تنفيذ ترتيبات مالية لا تبدو معقولة من الناحية التجارية. (3) إذا طلب منك العميل تقديم خدمات خارجة عن نطاق عملك، مع إعادة تكرار هذا الطلب في مناسبات متعددة. بإمكان شركات المحاسبة (بداية من الشركات الفردية ووصولاً للشركات الكبرى) وكذلك العاملين فيها، المساهمة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ولذا، ومن الضروري أن تتعرف الشركات والعاملين فيها على مخاطر وجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى دورها في الإبلاغ عن الأعمال المشبوهة فيها أو الفعلية في هذا الشأن. وتلعب الشركات أيضاً دوراً في مكافحة تمويل انتشار التسليح، إلا أن هذا الدور يقتصر على العقوبات المالية المستهدفة بموجب تشريعات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

إننا نحث المحاسبين وغيرهم من المهنيين على فهم مخاطر مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات والمجالات الأوسع نطاقاً. وبالنظر لتلك المخاطر، ولتوصيات مجموعة العمل المالي، اختارت الحكومات إشراك المهنيين، في الجهود المتضافرة لردع واكتشاف تلك الجرائم. فكلما زاد عدد المراقبين لرصد المؤشرات (أو علامات الخطر) التي تثلل على هذه الأنواع من الجرائم، زادت صعوبة الاستغادة من الأعمال الإجرامية. ويتوسع نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل المهنيين، تستهدف الحكومات تمكينهم بصورة أفضل من حماية أنفسهم من العملاء المتورطين في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ونوصي أيضاً الدول التي تعد قوائم التحقق الخاصة بها بأن تساعد المحاسبين على الامتثال لقواعد ولوائح مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية والدولية على حد سواء، وأكثرها أهمية على الإطلاق: قوائم التحقق التي تساعد المحاسبين على تقييم المخاطر التي يتعرضون لها والمربطة بقطاعاتهم وعملائهم ووثائق الاختصاص التي يعملون بها، بالإضافة إلى قوائم التحقق لساعدة المحاسبين على تطبيق إجراءات العناية اللازمة تجاه العملاء بشكل مناسب.

* الرئيس والمؤسس لـ «طلال أبوغزالة العالمية»
الرئيس والمؤسس للمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين

حديث الناس في الناس منذ خلق الله الأرض ومن عليها، والناس بطبيعتها لا تمل من الحديث حسناً كان أو سيئاً، فهو بالنسبة لهم مثل الغداء الروحي لعقولهم وأبدانهم والدواء لكل داء، فهذه الأحاديث التي يتبادلونها لا تنتهي ولا تقف عند حد، ولا وقت محدد لها، فهم يتحدثون في كل وقت، ويحلو لهم الخوض في غرائب الأخبار ولا مانع من كشف الأسرار، والعجيب حقاً أنهم بينما هم في سرد تفاصيل خبر مهم كان شغلهم الشاغل، إذ جاءهم خير جديد فتركوا الأول ونسوه وكان لا يسمعون به وصار ديدنهم الخبز الجديد، يلتقفون الأخبار تلقف الأطفال للكرة. وهكذا وبشكل يومي بلا كلل ولا ملل، وبما أن الكلام بالجان وليس عليه رسوم فيجوز لهم أن يتحدثوا بكل شيء دون حواجز، والمشكلة أن أكثر هذه الأخبار التي يتحدثون عنها تفتقر إلى الدقة،

كلمة قالها المخرج العربي والمصري المبدع محمد فاضل في أحد البرامج الإذاعية، بدأت الاستماع لها أثناء قيادتي في شوارع القاهرة «زيارة قصيرة» وأنا من عشاق الإذاعة وإذ بالمدىعة تقول: معنا اليوم المخرج محمد فاضل. وهنا شدني الحوار للاستماع لأنني من عشاقه، بدأ الحديث عن الإذاعة، وإذ بالأستاذ «فاضل» يقول: الأذن ترى! ما أجمله من تعبير يحمل الكثير من الإحساس والمشاعر، هل الأذن يمكن أن ترى؟ نعم عندما يتخيل من يسمع الأحداث ويتعمق بالحوار هنا تقدر الأذن أن تعمل مكان العين وعند الوصول لتلك المتعة تكون قمة الإبداع ونجاح المادة الإذاعية القممة لأنني جعلت المستمع يرى بأذنه. الأذن ترى! تلك الصورة الجمالية التي تكمن في وصول المستمع إلى أن يرى ما يسمعه،

يشق الأنفوس وفي ظل العديد من الأخبار المحبطة التي تنشر سواء في وسائل التواصل الاجتماعي أو على وسائل الإعلام المختلفة والتي في الغالب تدعو إلى الترحم على الزمن الجميل، سواء تلك المتعلقة بتري حالة طرقات الكويت أو العلاقة بين السلطتين وحالة الشد الدائم والصراع الذي لن ينتهي على الأرجح في المنظور القريب، وكذلك المشاجرات العنيفة وغير المبررة وضبطيات المخدرات شبه اليومية والتي تنذر بخطر دائم انطلاقاً من دلالتها بوجود سوق محترم لمهز السموم... إلخ، عثرت على خير مفرد والذي نأمل أن يكون مقدمة لانطلاق في الأخبار المبشرة وانطلاقاً للحاق بركب الدول المجاورة على أقصى تقدير، الخبر هو توجه وزارة الداخلية إلى منح المستثمرين الأجانب مميزات فيما يخص إقاماتهم والعاملين لديهم وأفراد أسرهم في الكويت، بحيث يمنح المستثمر سمة دخول لعدة سفرات مدتها 6 أشهر لإنهاء إجراءات

كلمات لا تنسى



منسل السعيد

حديث الناس في الناس

والكثير منها غير صحيح، ومع ذلك لا يههم صحتها من عدمه على الإطلاق وإنما المهم عندهم الحديث نفسه، وفيه متعة ولذة، خاصة إذا كان معه كوب شاي بالتنوع وفنجان قهوة وقليل من المالح. وللأسف ما نلاحظه أن بعض هذه المجالس فقدت أمانتها وآدابها، ولم تعد تلك المجالس التي كنا نعرفها في السابق، فالكلام فيها مباح حتى يتنجل الصباح ويؤذن

ملك سر



د.نرمين يوسف الحوتي
Nermine_alhoti@hotmail.com

الأذن ترى!

وعندما يصل المستمع لتلك المرحلة نطلق على المادة الإذاعية المقدمة الإبداع، لأن ما يقدم تلك المادة جعل المستمع تتحد حواسه من خلال مخيلته إلى أن أصبح يرى الأحداث من خلال أذنه، وتلك هي الإذاعة المتميزة التي تجعل الأذن ترى. بعد الانتهاء من الحديث عن أهمية الإذاعة قامت المذيعة بالحوار مع المبدع والمخرج محمد فاضل

وجهة نظر



محمد الجلامه

خطوة الألف ميل

ترخيص كيانه الاستثماري، وإقامة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مع إمكانية البقاء خارج الكويت لمديري الكيانات الاستثمارية لفترة تتجاوز 6 أشهر دون الحصول على إذن بالغياب مع جواز البقاء في البلاد مدة أقصاها 3 أشهر ما لم يصرح له بالإقامة المؤقتة وفقاً للمادة 11 من المرسوم الأميري 1959/17 أو تحويل الزيارة إلى إقامة عائلية مع تسهيل إجراءات المستثمرين وعائلاتهم لإصدار رخص القيادة.

بح صوتي وأصوات الكثير من الكتاب من الحديث عن أهمية وحتمية أن تشرع الكويت أبوابها وعدم الاكتفاء بالنفط كمصدر للدخل أسوة بجميع الدول بلا استثناء بما فيها الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، بلدان عربية كثيرة تقدم بسخاء جميع التيسيرات للمستثمرين وتحاول بشتى الطرق تنويع مصادر الدخل سواء في قطاعات السياحة أو الصناعة أو غيرها.

ومزقوه ولا عامراً إلا وخربوه، يشتمون بمصيبة غيرهم وكأنهم سألون من المصائب، قال جابر بن عبدالله الأنصاري رضي الله عنه: «كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهبث ريح منتنة فقال: أتدرون ما هذه الرياح؟ هذه ريح الذين يغتابون المؤمنين» (رواه أحمد).

إن التشهير بالناس وتبني أخطائهم وزلاتهم أمر محرم شرعاً فالله سبحانه وتعالى أمرنا بالستر، ومن هتك سترنا هتك الله ستره: **احفظ لسانك أيها الإنسان لا يلدغك إنه ثعبان كم في المقابر من صريع لسانه كانت تهاب لقاءه الشجعان**

فضع نفسك مكان من تحدثت عنه بالباطل وقس الأمر تجد نفسك مخطئاً، ولا تقل أنا أفضل وأحسن فليس فينا من هو خال من العيوب، وبمتم سالمين.

شيتاً رمزياً، هذا الشيء سيمنج للدولة مردوداً مادياً يترتب عليه ألا يكون المواطن أسيراً للدعايات، ويستطيع أن ينافس المنصات الخاصة أيضاً لأنه لديه جمهوره، كما أن مشاهدته سينتقي المواد المطروحة من خلاله، وهذا من خلال الإقبال على الاشتراك مثله مثل المنصات الخاصة لكن بسعر منخفض.

انتهى البرنامج وأصبحت الفكرة تضيء في ذهني من خلال الكثير من التساؤلات ومنها: ليش ما تطبق الفكرة ويصير عدنا عائد مادي غير الإعلانات؟ ليش ما يصير المجتمع هو المتحكم بإعلامه من خلال الإقبال عليه من خلال الاشتراك أو الرفض؟ ليش ما يتخصص التلفزيون ونفتك؟ **● مسسك الختام:** العين ترى ما لا تملك على غير أصله، فإذا ملكته رآته على أصله.

الوصول إلى الهدف الذي نلحم به منذ عقود يحتاج إلى اتخاذ الخطوة الأولى، لأنه دون خوض الخطوة الأولى للعمل لن يكون هناك أي عمل من الأساس. توجه «الداخلية» بمنح امتيازات للمستثمرين خطوة مهمة وكما يقال «أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً»، والمهم ألا تغرد الداخلية منفردة، بل يجب أن يكون تشجيع وتحفيز المستثمرين بامتيازات ودون أي عراقيل، أنا لست خبيراً في الاستثمار ولكني مواطن محب لهذا الوطن وأتمنى أن يكون التسهيل على المستثمرين نهجاً يتبناه مجلس الوزراء بإصدار قوانين تجذب هذه الشرائح التي ترحب بها كل دول العالم وتتيح لهم التملك، وغير ذلك من الامتيازات، وبجهد لا نظل محلك رواح وتكتفي برؤية إنجازات الأشقاء وهم يمشون بخطوات متسارعة ونحن نعيش على أطلال كنا درة الخليج وكنا.

وقفه



د.عادل رضا

عمارات من دون مواقف!

إن مؤسساتية الدولة وحفظ النظام العام أولوية، وأيضاً هي البناء الأساسي الذي لا يجب السماح بأن يقع فيه أي خلل أو اضطراب، وليست مسؤولية الدولة أن تحل أو أن تضع الشرعية للمخالفين، حيث إن القانون هو السند والمرجعية والعمود الفقري الذي تستند إليه الدولة ونهضتها. إن فقدان المواقف للسيارات ليس أمراً خاصاً في العمارات السكنية أو التجارية وحدها ولكن المسألة تمتد وتنتشر في السنوات الأخيرة للمرافق الحكومية التي تتطلب استقبال مراجعين وأيضاً الموظفين والطواقم الإداري المساند التابع للدولة، وهذا الأمر له تبعات أخرى منها عرقلة السير وزيادة الازحام المروري وتعطيل مصالح العباد والمواطنين وناهيك عن الجهود المضاعفة على إخواننا من رجال الداخلية لتنظيم السير وإصدار المخالفات... إلخ وخاصة في فترات الصيف الحارقة وهذه كلها جهود متعبة على الجميع ولها أبعاد اقتصادية مضرّة كثيرة.

إن فقدان مواقف السيارات وغيبابها أصبحت ظاهرة متراكمة وخاصة مع الخطط والعبث الحاصل في تداخل المناطق السكنية مع التجارية مع الاستثمارية باستغلال المناطق السكنية في بناء عمارات استثمارية كـ«شقق» بما يناقض ويضرب النظام العام، وأيضاً عندما لا يهتم ملاك العمارات ببناء مواقف حسب النسب القانونية المعتمدة من قبل البلدية لأنهم يحسبون منها ناحية التكلفة والفائدة لأشخاصهم بعيداً عن الضرر الواسع الحاصل للمجتمع والمنطقة.

لذلك المطلوب هو عملية رقابية روتينية والكشف الدوري كل فترة زمنية من الجهات المسؤولة ورفع الغرامة المالية الكبيرة على أن تكون تصاعديّة مع استمرار المخالفات وعدم ازالتهما مع إيقاف المعاملات الإدارية للمخالف وسحب الرخص إلى أن يتم توفير مواقف تراعي نسب السكان وعدد السيارات مع منع إصدار رخص بناء جديدة للمخالفين وقطع التيار الكهربائي على العقارات الاستثمارية أو من يستخدم مواقع سكنية للإيجار التجاري.

وأيضاً يجب تعميم مسألة وضع المؤسسات الحكومية بعيداً عن مناطق الازدحام المروري وأماكن السكن وأيضاً أن تكون ضمن مواقع واسعة تحتوي على مبان لمواقف متعددة الطوابق تلي الحاجة الحالية وأيضاً المستقبليّة. هذه كلها حلول واقتراحات تمنى ان تتحرك على أرض الواقع في خط التطبيق العملي والتنفيذ لمنع تراكم المشكلة وتداخلها فهذه المسألة كسكرة الثلج التي ستكبر اذا لم يتم إيقافها قبل فوات الأوان.



سلطنة حرف



طارق بورسلي

gstmb123@hotmail.com

النواب للحكومة.. وإن عدتم عدنا

عائقاً أمام السلطتين، وهكذا فإن الشعب الكويتي انتخب نوابه وما زال الأداء البرلماني بعيد نفسه في كل مجلس أمة، والحكومة تعود وتتخذ نفس المواقف بعدم حضور الجلسات، وإن كانت الحكومة الآن مستمرة في خط سيرها لتصرف الأعمال، وإعلان المجلس أن النواب يستطيعون دستورياً تشريع القوانين، أدعو إلى تنظيم الحياة السياسية بين السلطتين مع تشكيل الحكومة الجديدة القادمة والتوافق على الأولويات، فلا يمكن أن تكون القاعدة السياسية للتعاون بين السلطتين هي «وإن عدتم عدنا» في كل مجلس أمة منتخب.

ولا بد أن تعود السلطان خطاب صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، وتطبيق القول السياسي لسموه لتدور عجلة التنمية في البلاد في جو من الديمقراطية الفاعلة.

وفي ظل ارتفاع منسوب الجريمة في الكويت وتردي التعليم وآخره التفوق الوهمي، إلى جانب ضعف البنية التحتية في قطاع الصحة والإعمار وملفات أخرى مرت عليها سنوات طويلة، كان لا بد لها أن تنجز وقت

أن تشكل الحكومة الجديدة. وماذا بعد؟ بكل تأكيد سيعود نواب الأمة لطرح الملفات العالقة مع الحكومة الجديدة، والمطالبات لصعود المنصة للمساءلة والاستجواب في ظل ترددي الأوضاع الحياتية في مرافق ومفاصل الدولة.